

فتح الباري شرح صحيح البخاري

الطحاوي ولا يسقط إلا قطع الطريق لورود النص فيه وإِ أَعْلَمُ وَذَكَرَ فِي الْبَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْبَيْتِ السَّرْقَةِ مَخْتَصِرًا وَوَقَعَ فِي آخِرِهِ .

6415 - وَتَابَتْ وَحَسَنَتْ تَوْبَتَهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى قَبِيلَ هَذَا وَوَجَّهَ مَنَاسِبَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ وَصَفَ التَّوْبَةَ بِالْحَسَنِ فَانْ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ يَثْبُتُ لِلتَّائِبِ الْمَذْكُورِ فَيَعُودُ لِحَالَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا وَحَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي الْبَيْعَةِ وَفِيهِ ذِكْرُ السَّرْقَةِ وَفِي آخِرِهِ .

6416 - فَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ وَوَجَّهَ الدَّلَالَهَ مِنْهُ أَنَّ الَّذِي أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَصَفَ بِالتَّطَهُّرِ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَابَ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَضَمَّنَ ذَلِكَ قَبُولَ شَهَادَتِهِ أَيْضًا وَإِ أَعْلَمُ .

(قَوْلُهُ كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ) .

كَذَا هَذِهِ التَّرْجُمَةُ ثَبَّتَتْ لِلْجَمِيعِ هُنَا وَفِي كَوْنِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِشْكَالٌ وَأُظْهِرْنَا مِمَّا انْقَلَبَ عَلَى الَّذِينَ نَسَخُوا كِتَابَ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْمَسْوُودَةِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَحَلَّهَا بَيْنَ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَبَيْنَ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَذَلِكَ أَنَّهَا تَخَلَّتْ بَيْنَ أَبْوَابِ الْحُدُودِ فَانْ الْمَصْنُفُ تَرَجَّمَ كِتَابَ الْحُدُودِ وَصَدْرُهُ بِحَدِيثِ لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَفِيهِ ذِكْرُ السَّرْقَةِ وَشَرِبَ الْخَمْرَ ثُمَّ بَدَأَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحُدُودِ الْخَمْرِ فِي أَبْوَابِ ثُمَّ بِالسَّرْقَةِ كَذَلِكَ فَالَّذِي يَلِيْقُ أَنَّ يَثْبُتُ بِأَبْوَابِ الزَّانَا عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي صَدَرَ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنَّ يَقْدَمُ كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ وَإِمَّا أَنَّ يُؤْخَرُ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُؤْخَرُ لِيَعْقِبَهُ بَابُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ فَإِنَّهُ يَلِيْقُ أَنَّ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ أَبْوَابِهِ وَلَمْ أَرُ مِنْ نَبِيهِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْكِرْمَانِي فَإِنَّهُ تَعَرَّضَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ إِثْمِ الزَّانَا وَلَمْ يَسْتَوْفِهِ كَمَا سَأَنْبَهُ عَلَيْهِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ زِيَادَةٌ قَدْ يَرْتَفِعُ بِهَا الْإِشْكَالُ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ

فَزَادَ وَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ فِي الزَّانَا فَانْ كَانَ مَحْفُوظًا فَكَأَنَّهُ ضَمَّ حُدُودَ الزَّانَا إِلَى الْمُحَارِبِينَ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الْقَتْلِ فِي بَعْضِ صُورِهِ بِخِلَافِ الشَّرْبِ وَالسَّرْقَةِ وَعَلَى هَذَا فَالْأَوَّلَى أَنَّ يَبْدُلُ لَفْظَ كِتَابِ بَابٍ وَتَكُونُ الْأَبْوَابُ كُلُّهَا دَاخِلَةً فِي كِتَابِ الْحُدُودِ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ إِ نَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ إِ وَرَسُولُهُ الْآيَةُ كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَغَيْرَهَا إِلَى أَوْ يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ قَالَ بَنُ بَطَالٍ ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ آيَةَ الْمُحَارِبَةِ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ وَسَاقَ حَدِيثَ الْعَرَنِيِّينَ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ وَلَكِنْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ حَدِيثَ الْعَرَنِيِّينَ وَفِي آخِرِهِ قَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِيهِمْ إِنْ نَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ إِ وَرَسُولُهُ الْآيَةُ وَوَقَعَ مِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَالضَّحَّاكُ وَالزُّهْرِيُّ قَالَ وَذَهَبَ